

في حجاب المسيء من المتولى التجار في شرب بقدر معلوم وعمل معلوم
 وصناعة معلومة لا يبيع لان الناس لم يتعارفوا بالاستصناع فيه
 وكذا الابواب والسهل والبيل والسير ولو وكله بزيادة الشرب بكذا لم
 العمل فيه لم يبيع ايضا والوجه فيه ان يوصف له فيعجز فاذا التفت
 بما اتفقوا عليه فيصح باع حمل قطن من رجل باء ما كره والتفق
 المتعاقدان على زيادة في المبيع يسمى بالفارسية ورام وهو حمود
 بين التجار في المعروف كالمشروط شرط وهو الصحيح والوفاء واجب
 قلت وذكر في فتاوى الفضلي من المسئلة وقال يجوز ذلك على
 ما كان رسم البلد في مثله فان كان الورام رسم حطم الثمن بقدر
 في البيع عام في كرم باء اوراق الفرض بغير اذن صاحب الكرم
 واخذ الثمن فصاحب الكرم ان اجاز البيع في حال بيع الاجازة فيه
 فله الثمن وان لم يجز او اجاز بعد استهلاك المشتري الاوراق فله ان
 يضمن للمعامل ان شاء او يضمن المشتري لان كل واحد منهما منع
 بهذا التليم وذلك بالقبض ويضمن القيمة لانها فيه متلبنة
 ولا يقال ان هذا بمنزلة سائر الاموال والغلات التي يملك المعامل
 يبيعها بمطلق اذن المالك بل بالبيع ويكون الثمن بينهما على الشرط
 المذكور في عقد المعاملة من الثلث والربيع لانما نقول ليس كذلك

لان

لان الناس لم يتعارفوا بالاستعمال بهذا الطريق ولم يعتادوا بيعها
 ويمنعون الناس عن اخذ الاوراق من اشجارهم ويجدون من
 فعل ذلك خائبا وكان له الضمن رجل اشترى ازرار في جوالقين
 ولم يريها فقبضها ثم راى احدما وانفق ثم راى الاخر واراد ان
 يرده بخيار الرؤية ان كان على وصف الاول ليس ان يرده اذا
 العقد واحد رجل باء دارا على ان جبايتها درهم فاذا تبين ان جبايتها
 درهما شرط في البيع فالبيع فاسد والجباية شئ باخذ الوالي
 بخياره وسمي قند من كل دار درهما او درهم في كل سنة ولو طوب
 الوصي بالجباية لدار الصغير بحيث لو امتنع ازادت المونة فقد
 من التركة لم يضمن وكانت كالمصانعة المروية عن ابو يوسف
 على ما ياتي في كتاب المواريث رجل جاء بغنم يفي البقال وقال انه
 زيف فاعطى به كذا فاعطاه ثم جاء البقال بالغنم يفي ويقول انه
 لا يروج واراد ان يرده ليس له ذلك في الكان زيفا لانه عيب وقد
 رضى به فاما اذا ظهر انه ستوق في زماننا يقولون رحمة فله
 ان يرده لانه باء بالغنم يفي وسد البقال بالغنم يفي ولو اشترى
 بالغنم يفي الرقيق شيئا ورضى بالاقبال مما يشترى بالجيد فانه يمكن
 له اذا كان غنم يفيها اما اذا كان مغنم بالاجل لانه ليس بغنم يفي

سند الجباية شئ باخذ الوالي
 من كل دار درهما او درهم في
 كل سنة